الجمهورية
التونسية
النيابية الثانية

مجلس نواب الشعب
العادية الثانية 2020-2021

المدة

الدورة

تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية

حول مشروع قانون يتعلق بالموافقة على عقد القرض المبرم بتاريخ 13 جويلية 2020 بين الجمهورية التونسية والمؤسسة الألمانية للقروض من أجل إعادة الإعمار لتمويل برنامج دعم الإصلاحات في القطاع العمومي – مرحلة أولى (عدد 2020/114)

- تاريخ إحالة مشروع القانون على المجلس: 11 أوت 2020
- تاريخ إحالة مشروع القانون على اللجنة: 25 أوت 2020
- الوثائق المرفقة لمشروع القانون: وثيقة شرح الأسباب وعقد القرض
- تاريخ بدأ الأشغال: جلسة يوم 01 ديسمبر 2020
- تاريخ انتهاء الأشغال: جلسة يوم 03 ديسمبر2020

رئيس اللجنة: هيكل المكي

نائب رئيس اللجنة: عياض اللومي **مقرر اللجنة: فيصل دربال**

مقرر مساعد: هشام العجبوني **مقرر مساعد: منذر بن عطية**

- ديسمبر 2020 -

مسار دراسة مشروع القانون

- **تاريخ إحالة المشروع على اللجنة: 25 أوت 2020**
- **جلسات اللجنة:**

1. **جلسة يوم 01 ديسمبر 2020:** النظر في مشروع القانون.
2. **جلسة يوم 03 ديسمبر 2020:** عرض التقرير على المصادقة.

- **قرار اللجنة: الموافقة بأغلبية الحاضرين (6 مع / 3 محتفظ / 1 ضد)**

رئيس اللجنة: هيكل المكي

مقرر اللجنة: فيصل دربال

تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية

حول مشروع قانون يتعلق بالموافقة على عقد القرض المبرم بتاريخ 13 جويلية 2020 بين الجمهورية التونسية والمؤسسة الألمانية للقروض من أجل إعادة الإعمار لتمويل برنامج دعم الإصلاحات في القطاع العمومي – مرحلة أولى (عدد 2020/114)

أولا: تقديم مشروع القانون

في إطار تفعيل مبادرة " الشراكة من أجل الاستثمار" بين تونس وألمانيا (إعلان النوايا المبرم بتاريخ 2017/06/12)، تمّ بتاريخ 13 جويلية 2020، إبرام اتفاقية قرض بين حكومة الجمهورية التونسية والمؤسسة الألمانية للقروض من أجل إعادة الإعمار (KFW) بمبلغ 150 مليون أورو أي ما يعادل حوالي 480 مليون دينار في شكل دعم لميزانية الدولة للمساهمة في تمويل "المرحلة الأولى من برنامج دعم الإصلاحات في القطاع العمومي".

وتجدر الإشارة إلى أن هذا الدعم لميزانية الدولة يتم تنفيذه على أساس برنامج مشترك بين البنك الدولي للإنشاء والتعمير (BM) والوكالة الفرنسية للتنمية (AFD) والوكالة اليابانية للتعاون الدولي (JICA) والبنك الإفريقي للتنمية (BAD)، بالتنسيق مع الاتحاد الأوروبي.

أهداف البرنامج:

يهدف البرنامج، الذي تتولى الاشراف على تنفيذه وزارة الاقتصاد والمالية ودعم الاستثمار (وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي سابقا) إلى معاضدة مجهودات الحكومة التونسية في تنفيذ مجموعة من الإصلاحات في القطاع العمومي بهدف تحسين نجاعة المؤسسات العمومية والإدارة التونسية بصفة عامة، بما يمكّن من جلب الاستثمارات على المدى المتوسط ودعم الاقتصاد الوطني. وستساعد الموارد المالية المتأتية من هذا الدعم المشترك

على إرساء أسس الانتعاش الاقتصادي من خلال تنفيذ إصلاحات لتعزيز الصلابة والادماج الاقتصادي والاجتماعي وتحفيز القطاع الخاص وتحسين الشفافية ومردودية القطاع العمومي.

مكونات البرنامج:

باعتبار أن القرض موجه لميزانية الدولة لدعم الإصلاحات في القطاع العمومي، فقد تمّ إرفاقه بمصفوفة الإصلاحات التي وضعتها الحكومة التونسية بالاتفاق مع الجهات الممولة. وتتركز هذه الإصلاحات حول أربعة محاور:

- المحور الأول: تحسين نجاعة قطاعات النقل والطاقة وخدمات الدفع الالكتروني،
- المحور الثاني: تطوير حوكمة المؤسسات العمومية وتحسين أدائها،
- المحور الثالث: تحسين أداء الإدارة العمومية والتصرف في المالية العمومية،
- المحور الرابع: النهوض بالإدماج الاقتصادي والاجتماعي.

وسيتم تجسيم مختلف هذه المحاور عبر تمشي مرحلي يمتد على 3 سنوات (2020 . 2022) لوضع وتنفيذ جملة من الإصلاحات منها بالخصوص:

- مراجعة سياسة الدعم الطاقي بصفة دورية،
- مراجعة مقاييس تعيين الممثلين بمجالس إدارة بالمؤسسات العمومية ونشر التقارير المالية والقوائم المالية المدققة بصفة منتظمة،
- إضفاء مزيد الشفافية على مستوى التصرف في المالية العمومية من خلال نشر تقارير الدين الخاصة بالإدارة العمومية والتقارير المالية للمؤسسات العمومية من طرف وزارة المالية بموقعها الرسمي،
- وضع آلية لضمان خلاص فواتير الماء والكهرباء والتطهير من طرف الهياكل العمومية التي تتلقى اعتمادات ضمن الميزانية بما يضمن استمرارية سير المرافق العمومية الأساسية،
- إحداث وتفعيل منظومة "المعرف الوحيد للمواطن"،
- إصدار الأمر الحكومي المتعلق بالوظيفة العمومية العليا،

- تدعيم آلية الحراك الوظيفي من الإدارة المركزية إلى الجماعات المحلية،
- الرّفع من عدد "دور الخدمات" لفائدة المواطنين.
- التصريح الجبائي عن بعد،
- اعتماد المراجعة المحدودة كمنهجية جديدة للمراقبة الجبائية.

الشروط المالية للقرض:

يخضع القرض للشروط المالية التالية:

- نسبة الفائدة: 0,9 % سنويا،
- عمولة التعهد: 0,25 % من المبلغ المتبقي للسحب،
- فترة السداد: 15 سنة منها 5 سنوات إمهال.

وتسند المؤسسة هذا القرض من مواردها الخاصة، أي خارج برنامج التعاون المالي الثنائي الذي توفره الحكومة الألمانية سنويا، ويحظى القرض بضمان الحكومة الألمانية في حدود 95 %.

ثانيا: أعمال اللجنة

عقدت لجنة المالية والتخطيط والتنمية جلسة يوم 01 ديسمبر 2020 نظرت خلالها في مشروع القانون على ضوء ما ورد عليها من بيانات بوثيقة شرح الأسباب وعقد القرض.

وخلال النقاش، أكّد أعضاء اللجنة أن الإصلاحات المنصوص عليها بوثيقة شرح الأسباب صعبة التطبيق في ظل الوضع الاقتصادي الحالي وفي ظل غياب إجراءات عملية لمساندة ودعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة ودعوا إلى تطوير حوكمة المؤسسات العمومية وتحسين أدائها.

كما طالب أغلب أعضاء اللجنة بنشر التقارير المالية والقوائم المالية المدققة للمنشآت العمومية بصفة منتظمة، موضحين أن هذا الإجراء يندرج في إطار تطبيق القانون ولا يمكن إدراجه ضمن العناصر الأساسية المطلوبة ضمن الإصلاحات الخاصة بالبرنامج المرتبط بهذا

القرض. كما طالبوا بضرورة العمل على مزيد تحسين القدرات الموجودة على مستوى الموارد البشرية والمؤسسات وتعزيز الشفافية.

هذا وعبّر أعضاء اللجنة على رفضهم لإدراج النقطة المتعلقة باعتماد المراجعة المحدودة كمنهجية جديدة للمراقبة الجبائية ضمن الإصلاحات المطلوبة خاصة وأنه إجراء تم رفضه من قبل اللجنة وكذلك الجلسة العامة لمجلس نواب الشعب بمناسبة مناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2020 وكذلك عند النظر في مشروع القانون المتعلق بإنعاش الاقتصاد.

وثمّن أغلب أعضاء اللجنة الشروط المالية الميسرة لهذا القرض خاصة فيما يتعلق بنسبة الفائدة الموظفة ومدة السداد.

وفي سياق متصل، أكّدوا على ضرورة تفعيل الدور الرقابي للجنة المالية والتخطيط والتنمية باعتباره دور أساسي خاصة في المسائل والملفات المرتبطة بالمالية العمومية وفي حسن التصرف في المال العام.

ثم عقدت اللجنة جلسة يوم 03 ديسمبر 2020 لعرض تقرير اللجنة وتقرر المصادقة عليه بإجماع الحاضرين.

ثالثا: قرار اللجنة

قررت اللجنة الموافقة على مشروع القانون بأغلبية أعضائها الحاضرين.

رئيس اللجنة **مقرر اللجنة**

هيكل المكي **فيصل دربال**